مدى التزام مجموعة البركة المصرفية ABG بمقررات لجنة بازل للكفاية الحدية لرأس المال

دراسة قياسية ٢٠١١-٢٠١٩

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية

المركز الجامعي أحمد زبانة – غليزان – الجزائر

يعتبر موضوع كفاية رأس المال البنكي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وفي إطار سعي الجهاز البنكي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، ومع ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، وتزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح أي بنك تجاري عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من البيئة الداخلية والخارجية، وفي ظل تصاعد المخاطر، كان لا بد من التفكير جدّيًا في البحث عن آليات لمواجهتها بهدف استعادة ثقة المودعين والتي تزعزعت أكثر بعد أزمة الديون الرهن العقاري لسنة ٢٠٠٨. وباعتبار أن البنوك الإسلامية هي كذلك ضمن هذه الشبكة والحلقة من المؤسسات البنكية فهي عرضة كذلك لهذه المخاطر. وبناء على ما تم ذكر نطرح إشكالية هذه الدراسة الموسمة بـ: "مدى التزام مجموعة البركة المصرفية ABG بمقررات لجنة بازل للكفاية الحدية لرأس المال دراسة قياسية ٢٠١١-٢٠١٩؟". وللإجابة فسمنا هذه الدراسة إلى: الكفاية الحدية رأس المال (الملاءة البنكية) واتفاقية بازل، وتقديم لمجموعة البركة المصرفية، والتصنيف الائتماني وإدارة المخاطر في المجموعة، وكفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية.

الكفاية الحدية لرأس المال (الملاءة البنكية) واتفاقية بازل

أولاً- مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال (الملاءة البنكية) : تعد الكفاية الحدية لرأس المال من أهم المصطلحات المتداولة في مجال تقييم أداء البنوك سواء التجارية أو الإسلامية، ويمثل مؤشر كفاية رأس المال قدرة رأس المال على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين، ويحافظ على العلاقة الجيدة بين البنك وزبائنه، أيضًا تعني الرأس المال الذي يكفي أو يستطيع مقابلة المخاطر، بل إضافة إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه.

ثانيًا- مقررات الكفاية الحدية لرأس المال في بازل ١ : تشكلت لجنة بازل وعملت لعدة سنوات، قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية ١٩٨٨ من وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة العشرة G10،

وكانت تعقد اجتماعها في مدينة بازل (بال) في سويسرا، وهي مقر بنك التسويات الدولية، برئاسة Peter Cooke* من بنك انجلترا، ومن هنا أتت التسمية **بلجنة بال** أو **بازل** أو **كوك**[1] .أو كما يسميها الفرنسيون أيضاً **بمعدل الملاءة الأوربي** . وتركزت أهدافها ثلاثة رئيسية في تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك والمقدرة بـ ٨٪، تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة بين البنوك المركزية [2] .

مكونات كفاية رأس المال البنكي : أصبح الإطار الجديد لكفاية رأس المال يتكون من المعادلة التالية [3] :

رأس المال البنكي لمعيار الكفاية = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

ومعنى ذلك أن رأس المال طبقاً للاتفاقية بازل أصبح يتكون من **مجموعتين أو شريحتين** :

رأس المال الأساسي = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة .

رأس المال المساند = الاحتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى .

$$\text{نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب بازل ١} = \frac{\text{رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + مخصصات مخاطر الاستثمار + احتياطيات إعادة تقوم الأصول}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة الممولة من (رأسمال البنك + باقي الموارد الخارجية باستثناء حسابات الاستثمار المشترك)+ ٥٠٪ من إجمالي الأصول الخطرة المرجحة الممولة من حسابات الاستثمار المشترك}} \geq ٨٪$$

والبنوك الإسلامية غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية، لأنها جزء من النظام البنكي في الكثير من الدول، ولكن تطبيقها لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الفرو قات الجوهرية الموجودة ما بينها وبين البنوك التجارية .

*والذي أصبح بعد ذلك رئيسًا لهذه اللجنة.

[1] خليل الشماع،" مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال وأثرها على الدول العربية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1990م، ص9-10.

[2] عبد المجيد عبد المطلب، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م/2003م،، ص81.

[3] نفس المرجع، ص 86.

ثانيًا- مقررات الكفاية الحدية لرأس المال في بازل ٢ : أبقت على معدل ملائمة نفسها ٨٪، مع إدخال طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الاستثمار[1] . وما يميز البنوك الإسلامية في التعامل مع هذا المقرر هو عدم وجود اتفاق موحد لتطبيقها، رغم محاولة "**مجلس الخدمات المالية الإسلامية**"* لتطويع الاتفاقية مع خصائصها. ونظراً لنوعية المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية والبنوك التجارية يمكن القول أن مقام نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تتكون من نفس أنواع المخاطر التي حددتها اللجنة [2]، إلا أن الأهمية النسبية لها ستختلف عن البنوك التجارية، تبعًا لطبيعة نشاط البنك الإسلامي، والأدوات المالية التي يستثمر بها. وفي ضوء ما تقدم فان نسبة كفاية رأس المال المقترحة للبنوك الإسلامية وفقًا لجنة بازل ٢ هي[3]:

$$\text{كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب بازل ٢} = \frac{\text{حقوق المساهمون + احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq ٨٪$$

ومن الناحية العلمية فان البنوك الإسلامية لا تحتاج إلى نفس نسبة البنوك التجارية، لأن البنوك الإسلامية تستطيع تحميل جزء من أي خسارة للمودعين (أصحاب حسابات الاستثمار المشترك)، من خلال تحميل جزء منها لأرباح العام، دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث سحوبات تؤدي إلى إعسار البنك، بينما يكون البنك التجاري ملزمًا دائمًا بدفع الفوائد المتعاقد عليها مع المودعين[4] .

---

[1] محمد سليم وهبه، كامل حسين كلاكش، " المصارف الإسلامية: نظرة تحليلية في تحديات التطبيق"، مجد المؤسسة الجماعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ/٢٠١١، ص ٤١ .

* مجلس الخدمات المالية الإسلامي (Islamic Financial Services Board): هو هيئة دولية واضعة للمعايير، تهدف إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة الإسلامية، وأسواق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي). كما يقوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنشطة بحثية، وتنسيق مبادرات حول القضايا المتعلقة بهذه الصناعة، فضلًا عن تنظيم حلقات نقاشية وندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب المصالح المهتمين بهذه الصناعة". انظر: الموقع الرسمي https://www.ifsb.org/ar_index.php،

[2] حمود بن سجور الزدجالي، " أضواء على اتفاقية بازل ودور مؤسسات التقييم الدولية"،- المصارف العربية والنجاح في عالم متغير-، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣١١.

[3] ماهر الشيخ حسن،" قياس ملاءة البنوك الإسلامية في ظل المعيار الجديد لكفاية رأس المال"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٣١ ماي - ٣ جوان ١٤٢٤هـ/٢٠٠٥، ص ٢١.

[4] نفس المرجع، ص ٢٢.

ثانيًا- مقررات الكفاية الحدية لرأس المال في بازل ٣ : ترتكز هذه الاتفاقية على مجموعة من القواعد الجديدة نتيجةً للأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨، وتتمثل في: رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي من ٢٪ إلى ٤.٥٪ مضافًا إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته ٢.٥٪ من الأصول والتعهدات البنكية مما يجعل المجموع يصل إلى ٧٪، رفع معدل ملائمة رأس المال إلى ١٠.٥٪، زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة واعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة وطويلة الأجل[1].

ويختلف تحديد كفاية رأس المال بالنسبة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عن المؤسسات المالية التقليدية من حيث ترتيبات تمويلاتها إما تكون قائمة على الموجودات (من خلال استخدام عقود مثل المرابحة والاستصناع وغيرها من العقود) أو المشاركة في الأرباح والخسائر (المشاركة) أو المشاركة في الأرباح وتحمل رب المال الخسائر(المضاربة). وكذلك جزء من التمويل الممنوح للبنك يتم الحصول عليه من خلال الحسابات الاستثمارية المطلقة التي تعدً، من حيث المبدأ، شكلاً من أشكال حقوق الملكية. وبناء على هذا، فإن الموجودات المعنية الممولة وفق عقود التمويل المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها قد تكون عرضة لمخاطر السوق (السعر)، ومخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمبلغ المستحق من الطرف المقابل[2].

تقديم لمجموعة البركة المصرفية

أولاً- تعريفها : تأسست مجموعة دلة البركة القابضة الدولية سنة ١٩٦٩، نمت لتصبح أكبر مجموعة متعددة الأنشطة التجارية في المملكة العربية السعودية، مقرها البحرين، تملك العديد من الشركات أغلبها في القطاعين التجاري والمالي،ساهمت مع سماحة الشيخ صالح عبد الله كامل – رحمه الله – (توفي ٢٠٢٠م/ ١٤٤١ هـ) في تأسيس مجموعة البركة المصرفية بتاريخ ١٩٧٨، تتداول أسهمها في كل من بورصتي البحرين ودبي، وتعتبر من البنوك الإسلامية الرائدة عالميًا، وتقدم مجموعة البركة خدمات عديدة منها التجزئة البنكية والتجارية والاستثمارية وخدمات الخزانة، وتخضع كافة الخدمات التي

[1] فؤاد بن حدو، " مدى مساهمة البنوك الإسلامية في حل أزمة البنوك المصرفية"، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤٠، كوكش فلاح، "أثر اتفاقية بازل ٣ على البنوك الأردنية"، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، ٢٠١٢ م، ص ٢، عبد الله خالد أمين، "معايير بازل من الأول إلى الثالث"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 20، العدد 01، الأردن، 2012م، ص10.

[2] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، " المعيار رقم 22"، ديسمبر 2018م، ص25، انظر الموقع الرسمي: https:// www.ifsb.org

تقدمها المجموعة لقواعد الشريعة الإسلامية السمحاء. ويبلغ رأس المال المرخص به للمجموعة بـ: ٢.٥ مليار دولار أمريكي، أما عن رأس المال المدفوع فيقدر بـ ١٢٤٢٩ مليون دولار، تتمتع المجموعة حاليًا بانتشار جغرافي واسع في ٣ قارات بـ ١٧ دولة تدير بدورها ٧٠٢ فرعًا يشتغل بها حاليًا ١٢٦٦٢ موظف[1].

ثانيًا- توزيعها الجغرافي:

الجدول (١.١): التوزيع الجغرافي للوحدات المصرفية لمجموعة البركة المصرفية عبر العالم

البلد	الاسم التجاري للبنك	سنة التأسيس	عدد الفروع
الأردن	البنك الإسلامي الأردني	1978	108
مصر	بنك البركة مصر	1980	32
تونس	بنك البركة لتونس	1983	37
البحرين	بنك البركة الإسلامي ش.م.ب.(م)	1984	07
السودان	بنك البركة السوداني	1984	28
تركيا	بنك البركة التركي للمشاركات	1985	230
جنوب إفريقيا	بنك البركة المحدود	1989	11
الجزائر	بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)	1991	31
باكستان	بنك البركة (باكستان) المحدود	2010	192
لبنان	بنك البركة لبنان ش.م.ل	1991	06
اندونيسيا	مجموعة البركة المصرفية - مكتب تمثيلي	2008	01
سوريا	بنك البركة سورية ش.م.م	2009	14
المغرب	بنك التمويل والإنماء	2017	05
المملكة العربية السعودية	إتقان كبيتال	2007	01
ليبيا	مجموعة البركة المصرفية - مكتب تمثيلي	2011	01

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على التقرير السنوي لسنة ٢٠١٩[2]

[1] فؤاد بن حدو،" مدى مساهمة البنوك الإسلامية في حل أزمة البنوك المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية"، ـ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسير، تخصص: مالية جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١١/٢٠١٢م، ص ١٤٢، حمادي مراد، أحلام حمادي، "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية"، الملتقى الدولي الثاني حول: "النظام المصرفي الإسلامي نموذجا- تقيم تجربة بنك البركة"، المركز الجامعي بخميس مليانة- عين الدفلى، ٥-٦ ماي ٢٠٠٩ م، ص ٢، الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية: http://www.albaraka.com، تاريخ الاطلاع: 23/04/2020م، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٩م.

[2] http://www.albaraka.com

ثالثًا- الهيكل التنظيمي للمجموعة:

الشكل البياني رقم (١٠٢): الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية (ABG)

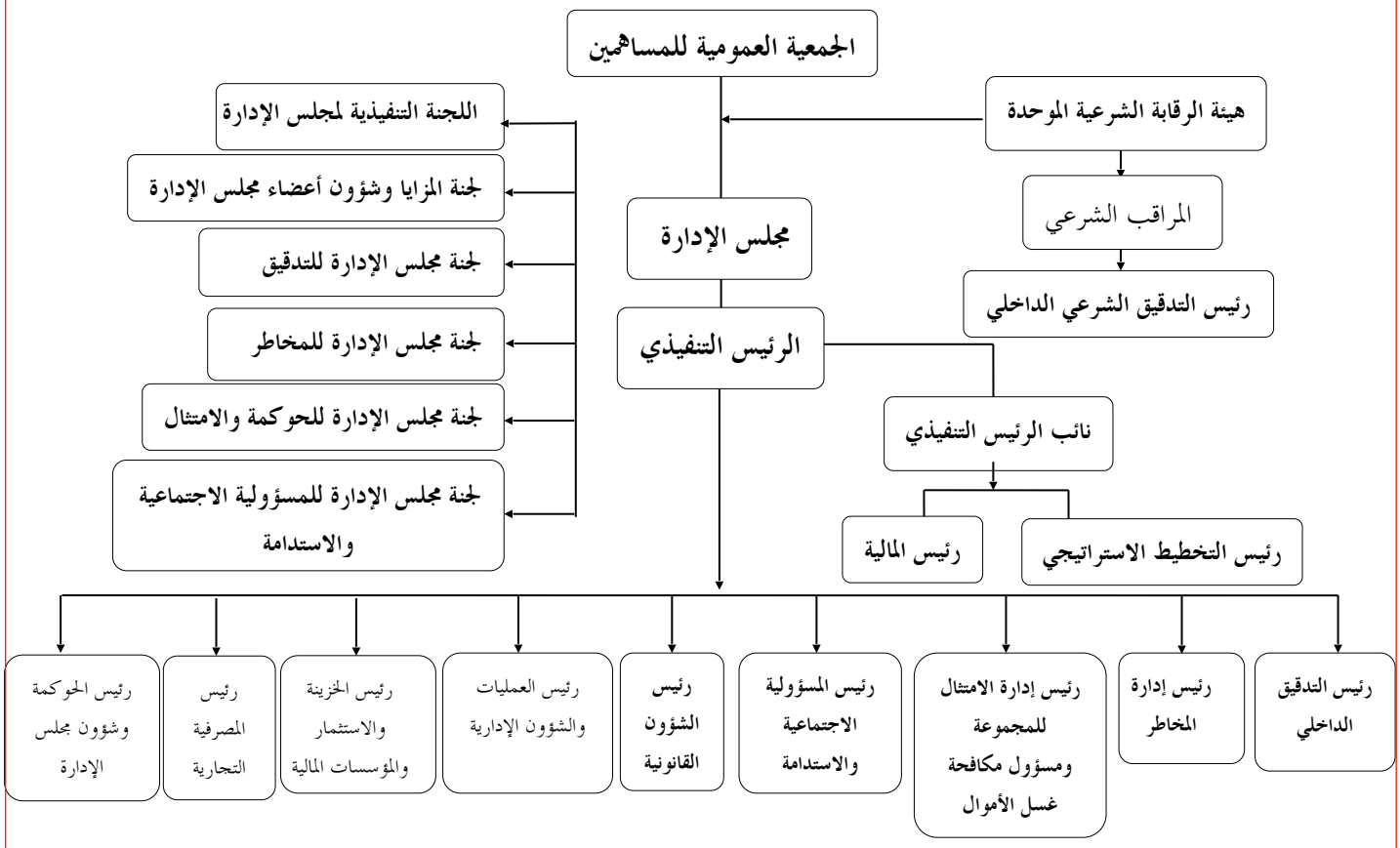

المصدر: مجموعة البركة المصرفية، "التقرير السنوي لسنة ٢٠١٩"، مرجع سابق، ص ١١.

التصنيف الائتماني وإدارة المخاطر في المجموع

أولاً- التصنيف الائتماني: منحت شركة ستاندرد آند بورز العالمية المجموعة تصنيفا ائتمانيًا بدرجة BB (الطويل المدى) وB (القصير المدى). كما منحت الوكالة الإسلاميّة الدولية للتّصنيف (iira) تصنيفًا دوليًا بدرجة BBB+ (الطويل المدى) / A3 (القصير المدى) وتصنيفا محلّيا بدرجة A+ bh/A2 bh مع درجة مضارب من ٨١-٨٥، وهي أعلى مستوى بين المؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة[1].

ثانيًا- إدارة رأس المال / كفاية رأس المال: تتمّ إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس

[1] http://www.albaraka.com

المال أثناء مزاولة المجموعة لأعمالها، وفقا لقابليّتها المحددة سلفًا لتقبّل المخاطرة وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الغاية المتمثّلة في تعظيم العائد للمساهمين[1].

ثالثًا- إدارة المخاطر في المجموعة: إن المجموعة ملتزمة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالميًا فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتّبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسّسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدّر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها. وتشمل هذه المخاطر الرئيسية ما يلي[2]:

١. **مخاطر الائتمان**: مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بالتزاماته وبذلك يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل: المرابحة والإجارة وعمليات تمويل رأس المال العامل في صيغ السلم أو استصناع أو المضاربة أو المشاركة.

٢. **مخاطر السيولة**: مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول أو سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية أو تحت الظروف الضاغطة.

٣. **مخاطر الأسهم والمشاركات**: مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

٤. **مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد**: مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدّل العائد على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى.

٥. **مخاطر الصرف العملة الأجنبية**: تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدّي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين.

---

[1] التقرير السنوي 2019، ص 60، http://www.albaraka.com.
[2] التقرير السنوي 2019، ص 58-59، http://www.albaraka.com.

٦. **مخاطر التشغيل**: مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو موظفي أو أنظمة المجموعة أو من عوامل خارجية.

٧. **مخاطر أمن المعلومات(الأمن السيبراني)**: واصلت مجموعة البركة تطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر، فلقد قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص إجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول. لدى المجموعة إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات والتي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة.

٨. **مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأحكام التنظيمية**: يتمّ تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير.

٩. **مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية**: تنشأ مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. تشمل هذه المخاطر أيضا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الالتزام بمتطلبات القوانين والأنظمة.

كفاية رأس مال مجموعة البركة المصرفية

بناء على ما جاء في مقررات لجنة بازل ١ و٢ وخاصة بازل ٣ بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨، ومحاولة منا لمعرفة والتأكد من مدى التزام مجموعة البركة المصرفية واحترامها لمعدلات الملاءة البنكية أو ما يسمى بالكفاية الحدية لرأس المال، قمنا بهذه الدراسة لغرض إحصاء المعدلات من التقارير السنوية للمجموعة ابتداء من سنة ٢٠١١–٢٠١٩.

الجدول رقم (٢.!): تطور كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية من سنة ٢٠١١–٢٠١٩ (الوحدة ٪)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
كفاية رأس المال (الملاءة البنكية)	20.66	18.47	16.49	16.01	14.55	15.49	17.27	16.95	16.65

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على التقارير السنوية للمجموعة

الشكل البياني رقم (٢.٢) : وضعية كفاية رأس المال في المجموعة من سنة ٢٠١١–٢٠١٩

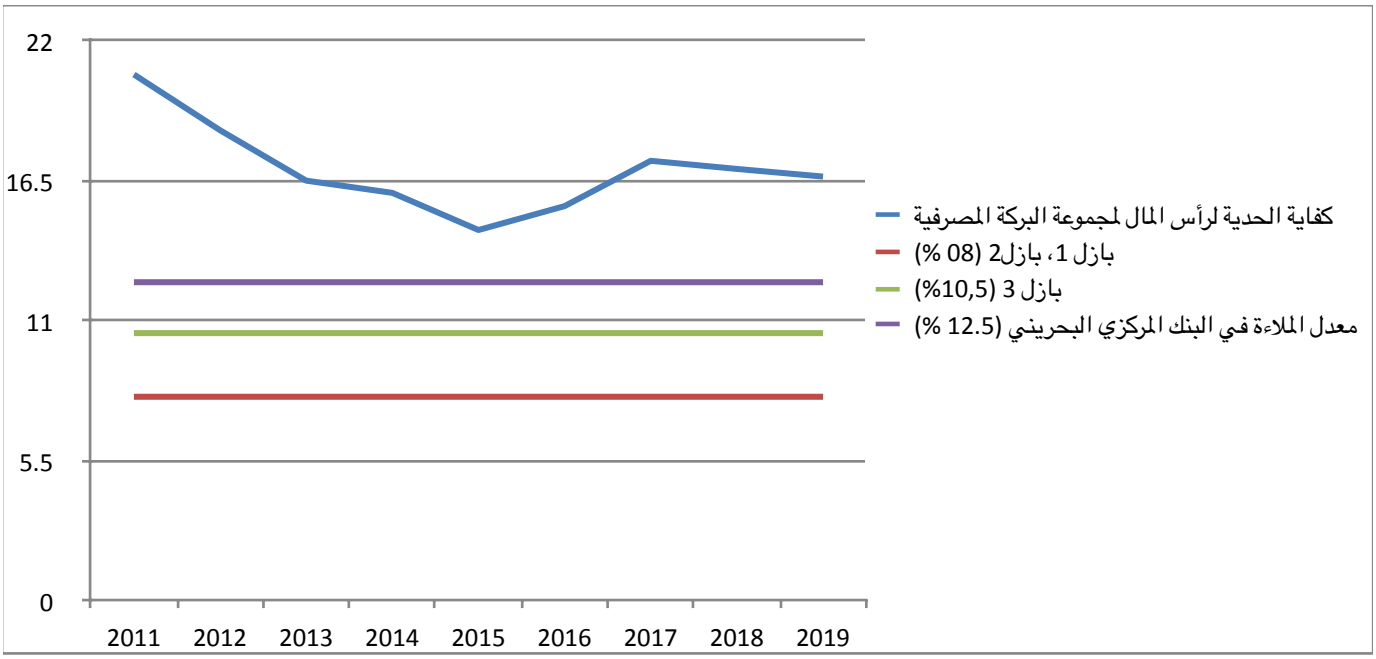

المصدر : من إعداد الباحث باعتماد الجدول رقم (٢.!٢) .

الملاحظ من خلال هذه الدراسة :

١. أن معدل كفاية الحدية لرأس المال في مجموعة البركة المصرفية هو أعلى بكثير من المعدل المقرر عليه في اتفاقية بازل ١ و٢ و٣ .

٢. أن معدل الكفاية الحدية لرأس المال المجموعة هو أعلى من الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي في البحرين والمقدر في حدود ١٢.٥٪ .

٣. أن هذه الاستجابات لمتطلبات الكفاية الحدية لرأس المال (الملاءة البنكية) لمجموعة البركة المصرفية يؤكد ويفسر على أن البنوك الإسلامية هي بنوك استثمار وليست بنوك ودائع .

لقد استطاعت مجموعة البركة المصرفية وبكل جدارة أن تستجيب لمتطلبات بازل ١ وبازل ٢ المتعلقة بالكفاية الحدية لرأس المال وإدارة مخاطرها بشكل جيّد ؛ واستجابتها كذلك للاتفاقية الجديدة بازل ٣ صادرة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ . واثبت على أنها قادرة بالحفاظ على نسبة ملاءة رأس المال عالية وفي منء عن المخاطر . بفضل الرقابة الهيئة الشرعية والحوكمة الجيّدة لضبط الائتمان البنكي وباستعمالها لصيغ تمويلية تعتمد على نظام المشاركة على أساس قاعدة "الغنم بالغرم والضمان بالخراج" .